

# جسمعية مصارف لبان

## **ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON**



النشرة الشهرية أيار / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN
May / 2024

# المحتويات 🕸

التقرير الإقتصاي ۲۷ التقرير الإقتصاي ۲۷ البحاث ودراسات ۲۷ اخبار إقتصادية محلية محلي



## ه افتتاحیة العدد ه



## الودائع بين القدسية والإمكانيات

قال أينشــتاين: «الجنون هو أن تفعل الشــيء نفســه مرة بعد أخرى وتنتظر نتائج مختلفة». تعددت خطط معالجة الأزمة المالية حتى ضّاع المودع بينما، وبتنا نفرق بين مشاريع القوانين مِن عناوينها وليس مِن مِضمونها، فانتمت كلما بعد خمس سنوات على جعجعة، وبقى المودع بلا طحين. في الوقت عينه كانت الأموال تتبخر، عبر دعم مشـبوه وتدخل غير مجدّ وتمويل ملتبس وتسخيد غير عادل للقروض، حتى تقلصت الئموالُ وتراجعت فرص تسحيحًـ المِبالغ َّالتي كان يمكن تتَسديدها عند بدء الأزمة.

- أولاً ، وقف النزف من الاحتياطي بالعملات الأجنبية وإعادة تكوينه.
- **ثانياً** . البحث عن معالجات جديدة من خارج الحلقة المفرغة التي تدور فيما الخطط منذ خمِس سنوات.

الســؤال يبقى ، مل تتلقفما الحكومة والمجلس النيابي للخروج من حال المراوحة؟ مما للـ شـك فيه أن النقاشـات البناءة بين المركزيّ وجمعية المصارف (دون إنكار وجود جمة، والإمكانيات المتاحة من جمة أخرى.

### قدسية الودائع

إن قدسية الودائع لدى المصارف تعنى حكماً قدسية ودائع المصارف لدى مصرف لبنان. قدسـية الودائع من المسـلمات التي لّل يختلف عليما اثنان والمصارف أول من يطالب بما. كونما حق للمودعين لدى المصارف التجارية (حوالي ٩٠ مليار دوللر). تماماً كما مي حق للهصارف في إيداعاتها لدي مصرف لبنان (حوالي ٨٠ مِلْيار دوللر). إن القدسـية لا تقبل التُجزئة ـ ولا الكيل بمكيالين.

## الواقعية في الحلول المقترحة

مها لا شلك فيه أن معالجة الأمور عبر أية طروحات جديدة لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار ما مو ممكن في المدى المنظور وما يجب معالجته تباعاً وبحسب السيولة المتوفرة، أكان لدى الدولة أو مصرف لبنان أو المصارف. إن أي خطط تؤدي إلى إلزام الدولة بدفع كامل موجباتما بشكل أني أو تطلب من مصرف لبنان تسديد كامل مستحقاته للمصارف

## افتتاحية العدد



بشكل فوري أو تلزم المصارف بتسـديد كامل الودائع نقداً دون الأخذ في اللـعتبار السـيولة المتوفرة لديَّما، سـيُكون نوعا من ذر الرماد في العيون يعكس نية مبطنة بالجنوح نحو الشـعبوبة أكثر ونه الى الواقعية.

### معايير تسديد الودائع

إن النقاط المطروحة من قبل السلطات النقدية لتسديد الودائع حالياً مي .

- ضرورة التأكد من مصدر الأموال وإثباته.
- إعادة الأموال لأصحابها الحقيقيين بعد حسم الأرباح المحققة بطرق غير منطقية.
  - التمييز بين مودع ومستثمر.
- توفير سيولة فورية للمودعين الأكثر احتياجاً ومنحمم القدرة على التعامل مع الاحتياجات البومية والأبسانسية.

وغيرها من النقاط المطروحة للنقاش، شـرط أن تأخذ بعين الاعتبار اللِمكانات التطبيقية، وتُدريس بتمعن مع المصارف التي مي الأقرب إلى أرض الواقع.

### في المحصلة

قضّية الودائع المصرفية في لبنان تتطلب حلولاً متوازنة تأخذ بعين الاعتبار حقوق المودعين والوضع اللقتصادي الصعبّ. بين القدسية والواقع، يجب أن تكون الحلول مدروسة، تضمن العدالة للمودع وتحَّافظ على اسـتمرارية القطاع المصرفي. من المجدى أن تتضمن أي خطة شـروطاً واضحة لهراعاة السـيولة الهتوفرة لدى القطاع الهصرفي وقدرات تحهل الدولة للالتزامات المترتبة عليما. إنشاء صندوق استعادة الودائع يمكن أن يكون خطوة فعالة في هذا الاتجاه، مما يساهم في حل الأزمة بطرق عادلة ومستدامة. التعاون بين السلطات السّياسية والنقدية والمصرفية يمكن أن يفتح أفقاً جديداً لتحقيق التوازن بين قدسية الودائع واللِمكانيات المتاحة، لضمان مستقبل أفضل للبنان واللبنانيين.

الأمين العام الدكتور فادى خلف



ملاحظة ؛ إن الاِفتتاحية ِالتي يكتبها الأمين العامِ في النشـرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشـخصى للمسـتجدات، دون أن تلزم بأي شُكل مِن الأشكال الجَوْعية بمِضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.



# الوضع الإقتصادى العام أىار ١٠٠٤

### 🚓 أولاً– الوضع الاقتصادي العام الشبكات المتقاصة

في أيار ٢٠٢٤، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٨٤٥٢ مليار ليرة مقابل ٥٧٠٣ مليارات ليرة في الشهر الذي سبق و٤٧٠٤ مليارات ليرة في أيار ٢٠٢٣، وازدادت بنسبة ٤١,٥٪ في الأشهر الخمسة الأولى من

العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ١٠٠ مليون دولار مقابل ٦٥ مليون دولار و٢٥٥ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٢٥,٠٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 1 تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2024-2021

2024	2023	2022	2021	
				الشيكات بالليرة
83	172	452	705	العدد (آلاف)
32076	22667	13767	11278	– القيمة (مليار ليرة)
386458	131785	30458	15997	- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
9	61	428	846	العدد (آلاف)
681	1943	4943	9460	- القيمة (مليون دولار)
75667	31852	11549	11182	- متوسّط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

وتجدر الإشارة إلى أنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدّداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات موجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر أيار ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٩٢٦ شيكاً بقيمة ١٢٦٩ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ١٦٣١ شيكاً بقيمة ١٩,٧ مليون دولار أميركي. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٢٩٤٩ شيكاً قيمتها ٤٦٧٣ مليار ليرة،

ووصل عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ٥٨٤٠ شيكاً بقيمة قاربت ٧٩,٦ مليون دولار.

#### حركة الاستبراد

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٣٠٣ ملايين دولار مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٥١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٨,٠٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً معتدلاً نسبته ۲٫۰٪.

## التقرير الإقتصادى



وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٠,٥٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (٤,٤١٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٣,٩٪)، ثمّ منتجات الصناعة

الكيميائية (٧,٢٪)، فمعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٠,٠٪)، فاليونان (٢,٠٪)، ثمّ تركيا (٧,٨٪)، ثمّ ايطاليا (٣,٦٪).

جدول رقم 2 الواردات السلعية في السنوات 2020-2023

نسبة التغيّر، %	2023	2022	2021	2020	
8,0-	17524	19054	13641	11310	الواردات السلعية (مليون دولار)
2,0+	11770	11540	12124	13475	الواردات السلعية (ألف طن)

#### المصدر: المركز الآلي الجمركي

#### حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٤٠ مليون دولار، مقابل ٢٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٧٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٩٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، بتراجع نسبته ٢٤,٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢.

وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتى: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس

ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (٢٥,٤٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (٢٢,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (٢,٦٠٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٨,٩٪)، ثمّ مصر (٥,٥٪)، فالعراق (٥,٥٪).

جدول رقم 3 الصادرات السلعية في السنوات 2020-2023

نسبة التغيّر، %	2023	2022	2021	2020	
14,2-	2995	3491	3380	3544	الصادرات السلعية (مليون دولار)
6,8-	1658	1779	1768	1889	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## التقرير الإقتصادي

#### الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ٢٠٦٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٩٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ١٥٥٦٣ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من مليار دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية.
- في أيار ٢٠٢٤، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٢٠١ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١٩٢ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٩ ملايين دولار. وكانت الموجودات

الخارجية الصافية قد ارتفعت بقيمة ١٤٣ مليون دولار في أيار في نيسان ٢٠٢٤، وتراجعت بحوالي ٦ ملايين دولار في أيار ٢٠٢٣. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤، ازداد صافي الموجودات الخارجية بقيمة ٢٨٦ مليون دولار نتج من ارتفاع صافي الموجودات في كلّ من مصرف لبنان (+٥٦٣ مليون دولار) والمصارف والمؤسسات المالية (+٢٣٣ مليون دولار).

#### قطاع البناء

- في أيار ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال ٢٥٥ ألف متر مربع (م٢)، مقابل ٢٠٨ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٤٤٣ ألف م٢ في أيار ٢٠٢٣. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٨٣٣٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 4 مساحات البناء المرخَّص بها في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2024-2021

2024	2023	2022	2021	
2634	1969	5736	3460	مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)

#### المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيار ٢٠٢٤، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ١١٣٧،٥ مليار ليرة مقابل ٩٨٥,٦ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه، و٩٨٤. مليار ليرة في أيار ٢٠٢٣.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت المهاللة الف طن في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٠٢ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٧٤ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٢١١,٢ في العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

#### قطاع النقل الجوى

في أيار ٢٠٢٤، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٢٩٨ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٦٧٨٤١ شخصاً وعدد المغادرين ٢٣٨٩٧٢ شخصاً والعابرين ٣٦٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٤٤٢٩ طناً مقابل ٢٣٣٩ طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة ٣٠٨٪، وحركة القادمين بنسبة ٥٠٪، وحركة المغادرين بنسبة ٠٨٪، في حين ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٨٠٨٪.



جدول رقم 5 حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايسـت منها في الأشـهر الخمسـة الأولى من العامين 2024-2023

التغيّر، %	2024	2023	
9,3-	19306	21294	حركة الطائرات (عدد)
	39,1	44,4	منها: حصّة الميدل ايست، %
5,4-	1138802	1203489	حركة القادمين (عدد)
	37,8	42,1	منها: حصّة الميدل ايست، %
8,0-	1150520	1250751	حركة المغادرين (عدد)
	39,2	43,2	منها: حصّة الميدل ايست، %
67,2-	1549	4721	حركة العابرين (عدد)
18,9+	26908	22622	حركة شحن البضائع (طن)
	22,0	25,5	منها: حصّة الميدل ايست، %

#### المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

#### حركة مرفأ بيروت

في نيسان ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٣٢ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٢٩٧٢٤٢ طناً والمشحونة ٦٥١٥٤ طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٠٤٥٠ مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٤ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كلّ من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٢٧٨٨٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ١٠,٢٪، فيما تراجع كلّ من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٧٠,٣٪، وحجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٤٪.

#### مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيار ٢٠٢٤، لم يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء إلا بنسبة ٠,٠٢٪ قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ٥١,٥٩٪ قياساً على أيار ٢٠٢٣، حيث تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع مؤشر أسعار التعليم.

#### بورصة بيروت

في أيار ٢٠٢٤، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٤٩٥٥٠٤ أسهم بقيمة تداول إجمالية قدرُها ٢٥,٢ مليون دولار مقابل تداول ٧٣٦٨٠١ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ۱۸٫۳ مليون دولار في الشهر الذي سبق (۸۱۷۹۰۴ أسهم متداولة بقيمة ۲۹٫۱ مليون دولار في أيار ۲۰۲۳). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٧١٢٥ مليون دولار مقابل ۱۷۲۳۷ مليون دولار و۱۸۹۳۱ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالى.

وفي أيار ٢٠٢٤، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٩٤,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٤,٥٪ للقطاع الصناعي و٠,٠٪ للقطاع المصرفي. وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر الخمسة الأولى من العامَيْن ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٢٧,٧ مليون سهم إلى
- ارتفاع قيمة التداول من ١٧٣,٣ مليون دولار إلى ٢٢٥,٧ مليوناً.



## الملحق الإحصائي الوضع الإقتصادي العام تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2023

	رات السلعية	الصاد		ردات السلعية	الوا
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	الناد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	النائد
19.7	591	الإمارات العربية المتحدة	11.8	2061	الصين
9.7	292	ترکیا	10.0	1751	سويسرا
5.4	163	مصىر	9.6	1682	اليونان
5.1	154	العراق	7.8	1369	ترکیا
4.8	145	سويسرا	6.3	1112	ايطاليا
4.1	122	الولايات المتحدة الأميركية	4.0	705	الولايات المتحدة الأميركية
3.5	104	قطر	3.3	585	مصر
3.2	97	سورية	3.3	583	الإتحاد الروسي
3.0	89	الاردن	3.1	547	ألمانيا
2.3	68	كوريا	3.0	533	الإمارات العربية المتحدة
2.2	67	الكويت	2.6	448	قبرص
2.1	63	سلحل العاج	2.3	411	اسبانيا
2.1	62	كونغو	2.2	393	الهند
1.4	43	اسبانيا	2.2	384	المملكة العربية السعونية
1.4	42	اليونان	1.8	324	فرنسا
1.4	42	إيطاليا	1.8	318	المملكة المتحدة
28.4	851	دول أخرى	24.6	4318	دول أخرى
100.0	2995	مجموع الصادرات السلعية	100.0	17524	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك





### تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي (مليون دولار)

						2023			2024	
الشهر/العام	2019	2020	2021	2022	مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع	مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع
انون الثاني	(1379.7)	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(260.9)	(200.6)	(461.5)	62.0	197.5	259.4
سباط	(550.1)	(347.4)	(340.6)	(601.8)	(240.8)	2340.5	2099.7	202.9	(71.8)	131.1
ذار	(75.1)	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(328.4)	(135.1)	(463.5)	27.4	24.5	51.9
بسان	(1300.0)	(240.6)	(546.0)	(229.4)	46.5	15.8	62.3	78.7	64.0	142.6
بار	(1881.6)	(887.7)	(180.7)	(402.3)	5.4	(11.0)	(5.6)	191.8	9.2	201.0
ـزيران	(204.3)	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(156.0)	67.8	(88.2)			
موز	72.5	(3046.4)	38.7	(207.7)	(524.8)	307.6	(217.2)			
ب	(578.5)	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	115.0	30.1	145.1			
لول	(58.5)	(2107.7)	784.6	48.5	88.5	381.7	470.2			
نسربين الأول	(197.9)	(380.0)	(154.4)	192.8	179.0	(260.1)	(81.2)			
نىرين الثاني	1142.8	(214.4)	159.9	(354.4)	132.1	53.5	185.6			
انون الأول	(840.8)	(348.1)	(384.4)	17.1	131.6	459.7	591.3			
مجموع العام	(5851.2)	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	(812.8)	3049.9	2237.0	562.7	223.4	786.1

المصدر: مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

### مساحات البناء (م۲) أيار 2023 - أيار 2024

النسبة (%)	أيار 24	النسبة (%)	أيار 23	المحافظات
2.78	18186	3.11	13762	بيروت
29.93	195923	30.10	133308	جبل لبنان
16.24	106301	12.96	57405	البقاع
0.48	3169	0.53	2331	الشمال (1)
22.80	149245	10.77	47723	الشمال (2)
19.50	127665	30.18	133691	الجنوب
8.27	54166	12.35	54686	النبطية
100.00	654655	100.00	442906	المجموع

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.



### حركة مطار بيروت الدولى أيار 2023 - أيار 2024

(ن)	البضائع (ط	١	المجموع		باب	الرك		ی		الشهر	
المجموع	تصدير	استيراد	العام	مرور	المجموع	مغادرة	وصول	المجموع	اقلاع	هبوط	
5051	2229	2822	552741	1028	551713	274004	277709	4556	2278	2278	أيار 23
6668	2239	4429	507181	368	506813	238972	267841	4298	2144	2154	أيار 24
32.0	0.4	56.9	-8.2	-64.2	-8.1	-12.8	-3.6	-5.7	-5.9	-5.4	التغير %

المصدر: مطار بيروت الدولي

#### حركة مرفأ بيروت نىسان 2023 - نىسان 2024

	نیسان 2023	نيسان 2024	التغيّر %
عدد البواخر	97	132	36.1
البضائع المفرغة (طن)	324165	297242	-8.3
البضائع المشحونة (طن)	56453	65154	15.4
المستوعبات المفرغة	14495	10450	-27.9
عدد السيارات المستوردة	6468	3480	-46.2
الإيرادات (ألف د.أ.)	غ.م.	غ.م	-

المصدر: إدارة واستثمار مرفأ بيروت

### 🛞 ثانياً – التطوّرات في الوالية العامة والدين العام المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي مقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل،

ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار لبرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار لبرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-۸۸۳ ملیار لیرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة



في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أى بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد

تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ۸۲۵ ملیار لیرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالى العام قد حقّق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبتُه +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. - وحقّق الرصيد الأوّلى فائضاً مقدارُه ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقدارُه ٩٧٧ مليار ليرة في العام ۲۰۲۰.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

### **4** جدول رقم بعض النسب الهئوية الهتعلّقة بخدوة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

#### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار ٢٠٢٤، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ۱۲ شهراً، ۲۶ شهراً، ۳۲ شهراً، ۲۰ شهراً، ۸۶ شهراً، ۱۲۰ شهراً، ۱٤٤ شهراً و۱۸۰ شهراً) إلى ۸۳۱۹۷ مليار ليرة مقابل ٨٤٩٨٠ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق

و٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه المحفظة انخفضت مقدار ٦٥٩٢ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقّف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ موجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات سندات.

جدول رقم 5 توزع سندات الخزينة بالليرة على جهيع الفئات (نهاية الفترة– بالنسبة الهئوية)

i	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
6 1 c 2023	0,26	1,27	9,45	6,38	8,38	13,92	18,64	36,70	3,43	1,58	100,00
ىسان 0 <b>202</b> 4	0,00	0,35	8,88	6,25	7,72	13,53	19,21	38,78	3,62	1,67	100,00
بار 0 2 <b>02</b> 4	0,00	0,06	8,19	5,78	7,88	13,63	19,45	39,61	3,70	1,70	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان



لم يُسجَّل تغيّر يُذكر في حصص الفئات من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤ قياساً على نهاية الشهر الذي سبق. وبلغت حصة فئة العشر سنوات ٣٩,٦٪ مقابل ١٩,٥٪ لفئة السبع سنوات و١٣,٦٪ لفئة الخمس سنوات.

أمّا في ما يتعلّق بالقيمة الفعلية (تتضمّن الفوائد المتراكمة

غير المستحقّة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجّلةً ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزّعت على المكتتين كالآتى:

جدول رقم 6 توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيوة الفعلية– نماية الفترة، وليار ليرة لينانية)

	2021 1 ਪ	2022 1 설	2023 2 설
المصارف	20900	15317	15303
الحصة من المجموع	%22,5	%16,8	%16,7
الحصة من المجموع مصرف لبنان	58002	57403	57022
الحصة من المجموع	%62,4	%63,1	%62,3
المؤسسات المالية	443	625	610
الحصة من المجموع	%0,5	%0,7	%0,7
المؤسسات العامة	13021	17153	17905
الحصة من المجموع	%14,0	%18,9	%19,6
الحصة من المجموع الجمهور	581	413	699
الحصة من المجموع	%0,6	%0,5	%0,8
المجموع	92947	90911	91539

المصدر: مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و٢١,٠٠٪ للقطاع غير المصرفي.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول

٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ۲۰۲۲ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

#### الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٧٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر



بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت

حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخَيْن على التوالي.

جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية (نمائة الفترة – بالنسية الوئوية)

	2021 1 ⊴	2022 1 ⊴	2023 2 ਪ
المصارف في لبنان	22,7	17,1	16,9
مصرف لبنان	62,2	63,0	62,1
القطاع غير المصرفي	15,1	19,9	20,9
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: مصرف لبنان

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلى الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجّلاً انخفاضاً نسبتُه ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخّرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ۲۰۲۳ مقابل ۱٤۲۲۸ مليون دولار في نهاية العام ۲۰۲۲. وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، لم يسجّل توزّع مصادر التمويل تغيّراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصةً حَمَلة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,٠٪ لمصادر أخرى.

جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية (نماية الفترة– بالنسية الهئوية)

2023 2 설	2022 1 ⊴	2021 1 ਪ	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلة سندات يوروبوندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

## الملحق الإحصائي أخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة) في العامَيْن 2020 و 2021

فير	<u>ri)</u>			
بالنسبة (%)	بالقيمة	2021	2020	مليار ليرة
32.08	4921	20263	15342	الإيـر ادات الإجماليــة
-7.00	-1359	18066	19425	النقصات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106	منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319	الإنفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083	الرصديد الكلي
		5010	-977	الرصديد الأوّلي
		12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النقات (%)

### توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نماية الفترة – مليار ليرة)

البيان	22-2	النسبة (%)	22-1설	النسبة (%)	23-24	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصىرف لبنسان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامــة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0



### الدين العام في نماية الفترة (مليار ليرة)

	21-1설	النسبة (%)	22-2설	النسبة (%)	22-1설	النسبة (%)	23-2설	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	<u>93247</u>	100.0	<u>91278</u>	100.0	<u>91169</u>	100.0	<u>91795</u>	<u>100.0</u>
(مليـار ل.ل)								
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينـة	58002		58255		57403		57022	
المصبارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينــة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
	1.40.45	1.7.1	12060	15.0	10101	20.0	10014	20.0
أخرون(سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
الحين المكرر بالعملات الاجتبية (مليون دولار أميركي)	<u>36313</u>	100.0	<u>36734</u>	100.0	41337	100.0	413/3	100.0
رسيون دودر اسيري) مؤسسات التنمية و الحكوميات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
عيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
عيرات	30333	77.7	30777	77.7	37213	75.0	37312	75.0
ودانع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر: مصرف لبنان

### 😭 ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية

#### • الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٦٧٢٨ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقابل ٥٦٢١٣ مليار ليرة في مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف



إلى ١٠٢٤٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤ مقابل ١٠٣٥٦

مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٤، و١١٣٨٨ مليار ليرة

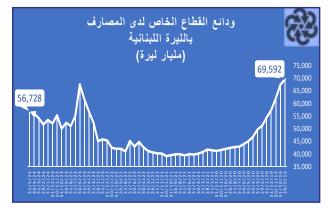
في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، علماً أنّها تسجّل منحيّ

تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض

الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند

ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد

مستحقّات باللبرة.



## التقرير الإقتصادي



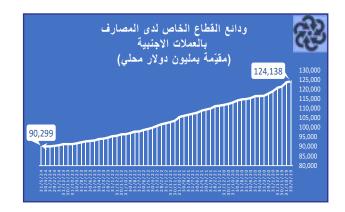
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٨٨١٪ في نهاية أيار ٢٠٢٤. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

- كما تستمرّ محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة بالتراجع بحيث وصلت إلى ١٠٤٨٣ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقابل ١٠٧٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون نهاية نيسان ٢٠٢٤ و٢١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.
  - الكتلة النقدية بالليرة



#### • الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف قليلاً إلى حوالي ٩٠,٣ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقابل ٩٠,١ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤ (٩١,٣) مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣). مع الإشارة إلى من هذه الودائع كانت في تراجع بشكل مستمر منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمين ١٥١ و١٥٠١ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. تابعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص

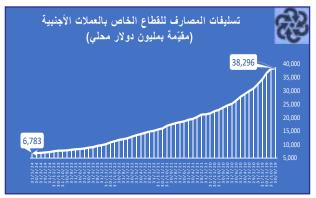


ازدادت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى حوالي ٥١٠٦٢ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقابل ٥٠٤٦٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

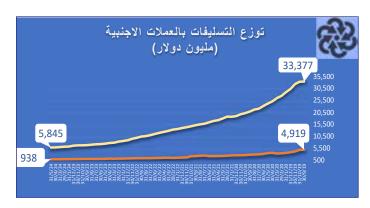
كما ازدادت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٠٧٤٧٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقابل ١٠٥٧٢٩ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٤ و١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



بالعملات الأجنبية تراجعها إلى حوالي ٦,٧٨ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤، موزّعة بين ٥,٨٤ مليارات للقطاع الخاص غير الخاص المقيم، بالمقارنة مع ٦,٨١ مليارات دولار في نهاية نيسان المقيم، بالمقارنة مع ٦,٨١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.







وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد بلغت ٧,٥٪ في نهاية أيار ٢٠٢٤.

• استقرّت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، على حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤، كما في نهاية كلّ من نيسان ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر

المتوقّعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية قد تكون تقارب ٩,٥ مليارات دولار.

• استقرّت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة على حوالي 3,3 مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤ كما في نهاية نيسان ٢٠٢٤، كما استقرّت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على حوالي ٢,٧ مليار دولار في كلّ من التاريخين المذكورين.



• ارتفعت ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيّمة على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، إلى حوالي ٨١,٦ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤، مقابل ٨١,٢ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٨٣,٦ مليار دولار في

نهابة كانون الأول ٢٠٢٣.

تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٢٦٠.



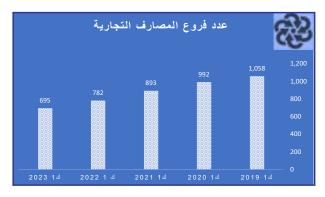


- بلغت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر صرف
- ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، حوالي ٢٫٩ مليار دولار في نهاية أيار

٢٠٢٤، مقابل ٢٫٨ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



- بلغت القيم الثابتة المادية، مقيّمة على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد، حوالي ١,٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٤ أي المستوى ذاته المسجِّل في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقارنةً مع حوالي ٥,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.
  - عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في



مصدر المعلومات في هذا القسم: مصرف لبنان

### القطاع المصرفي

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، كما انخفض عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية العام المذكور (وهو رقم قابل للتعديل).



سنة) في نهاية التواريخ الثلاثة تباعاً. يُذكر أنه وللشهر الخامس على التوالى، لم يتمّ إصدار أي من فئات السندات.

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنيية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل

### معدلات الفوائد

### معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار ٢٠٢٤، بلغت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٦,٣٩٪ مقابل ٦,٣٦٪ في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٣٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٩٤٦ يوماً (٢,٦٠ سنة) مقابل ٩٥٨ أيام (٢,٦٣ سنة) و١٠٢٤ يوماً (٢,٨١



الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على اللرة

في أيار ٢٠٢٤، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ١,٠٢٪ مقابل ١,١٤٪ في الشهر الذي سبق (٠,٨٤٪ في أيار ٢٠٢٣)، فيما ارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٤,٥٢٪ مقابل ٢,٧٨٪ (٣,٥٣٪) في

التواريخ الثلاثة على التوالي.

على صعيد فائدة القروض بن المصارف (Interbank rate on call)، فقد ارتفعت إلى ٤٨,٦٢٪ في نهاية أيار ٢٠٢٤ مقابل ٣٨,١٤٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٤٩,٨٤٪ في نهاية أيار ٢٠٢٣). وفي أيار ٢٠٢٤، راوح هذا المعدل بين ١٠٪ كحدّ أدنى و١٢٥٪ كحدّ أقصى، وبلغ المعدل الشهرى المثقّل ٧٤,٨٢٪.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

#### جدول رقم 9 تطوّر الفائدة على اللبرة، بالنسبة المئوبة (٪)

أيار	نیسان	أيار	
2024	2024	2023	
1,02	1,14	0,84	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
4,52	2,78	3,53	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
48,62	38,14	49,84	معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة

المصدر: مصرف لبنان

#### الفوائد المصرفية على الدولار

في أيار ٢٠٢٤، استقرّ متوسّط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان على ٥٠,٠٥٪ شأنه في الشهر الذي سبق (٠,٠٩٪ في أيار ٢٠٢٣)، فيما ارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٣,٢١٪ مقابل ١,٧٨٪ (٢,٣٠٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي

وفي أيار ٢٠٢٤، بلغ متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر ٥,٥٩٪ مقابل ٥,٥٨٪ في الشهر الذي

سبق (٥,٣٨٪ في أيار ٢٠٢٣). وبقى متوسط معدل SOFR، والذي يُضاف إليه قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبَل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقّة IDA Spread Adjustment، شبه مستقرّ وبلغ ٥,٣١٪ في أيار ٢٠٢٤ مقابل ٥,٠٢٪ في الشهر الذي سبق (٥,٠٢٪ في أيار .(٢٠٢٣

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

### جدول رقم 10 تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة الهئوية (٪)

أيار	نيسان	أيار	
2024	2024	2023	
0,05	0,05	0,09	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
3,21	1,78	2,30	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,59	5,58	5,38	متوسط معدّل ليبور لثلاثة أشهر
5,31	5,32	5,02	متوسط معدل SOFR





#### موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٥١٠٥ ملاین دولار فی نهایة أیار ۲۰۲۶ مقابل ۱٤۹۱۲ ملیون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٤٤٧٠ مليون دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣. وعليه، تكون هذه الموجودات قد

ارتفعت مقدار ٥٥٤ مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٤ مقابل انخفاضها بقيمة ٧٢٤ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وشملت هذه الموجودات في نهاية أيار ٢٠٢٤ موجودات خارجية سائلة بقيمة ٩٨٦٧ مليون دولار.









### الهلحق الإحصائي التطوّرات المصرفية والنقدية

## الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نماية الفترة

#### (بهلیارات ل.ل.)

البيان	أيار 23	23 1설	نيسان 24	أيار 24
<u>ىوجودات</u>				
سوفورات	1289334	1261744	7278185	7314402
أوراق نقديــة	19083	7388	9327	7738
ودائع لدى مصرف لبنان	1270251	1254356	7268858	7306664
ون على القطاع الخاص المقيم	126331	110105	535831	533208
بالليرات اللبنانية	14250	11212	10177	10070
بالعملات الأجنبية	112081	98893	525654	523138
ون على القطاع العام	53912	44887	210997	211542
با: سندات بالليرة	11820	11436	10736	10483
ندات بالعملات	41498	32872	198073	198764
رن مختلفة	594	579	2188	2294
جودات خارجية	134450	139286	820929	836220
قروض على غير المقيمين	16552	14714	83730	84145
قروض على مصارف غير مقيمة	63363	66906	391586	395742
موجودات خارجية أخرى	34429	37038	215354	221418
وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	13431	11056	70255	71694
فظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	6675	9573	60003	63222
يم الثابتة	51265	116872	190337	199792
فظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	51527	44324	215987	212190
جودات غير مصنفة	21399	11522	29244	27013
جموع	1728218	1728740	9281510	9334366
<u>طلوبات</u>				
ائع القطاع الخاص المقيم	1137764	1104207	6240485	6254794
ودائم بالليرة	58546	49198	53420	53928
ودائع بالعملات الأجنبية	1079218	1055009	6187065	6200866
ائع القطاع العام	18659	18272	64172	76965
ائع القطاع الخاص غير المقم	321845	317048	1875429	1883705
بالليرات اللبنانية	3139	2852	2793	2800
بالعملات الأجنبية	318706	314196	1872635	1880905
زامات تجاه المصارف غير المقيمة	48916	43270	237825	239520
دات دین	4440	4395	36537	45355
موال الخاصة	78425	76374	250846	258293
أموال خاصة أساسية	65329	53759	217454	224861
أموال خاصة مساندة	13095	22615	33393	33433
للوبات غير مصنفة	118171	165173	576217	575735
جموع	1728218	1728740	9281510	9334366

<sup>\*</sup> ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

### وضعية مصرف لبنان كما في نماية الفترة

#### (بهلیارات ل.ل.)

البيان	أيار 23	23 1설	نيسان 24	أيار 24
موجودات				
موجودات الخارجية :	416804	432111	2805264	2846226
ذهب	270943	287481	1910387	1934415
مقیم بملاییـن د.أ)	(18063)	(19165)	(21345)	(21614)
عملات أجنبية	145861	144630	894877	911812
مقیمــة بملاییــن د. أ)	(9724)	(9642)	(9999)	(10188)
بون على القطاع الخاص	353	308	283	272
لفات للمصارف التجارية	14496	14472	13533	13268
لفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1577	1515	1112	1109
لفات للقطاع العام	249122	249203	1486716	1486745
وقحات القطع	615526	647302	3350885	3327599
حفظة الأوراق المالية	137810	139269	567201	567116
قيم الثابتة	485	521	539	544
مليات السوق المفتوحة المؤجّلة *		118971	137025	142991
سول من عمليات تبادل ادوات مالية	18081			
جودات غير مصنفة	101957	3948	10840	11176
جموع	1556211	1607620	8373399	8397047
مطلوبات				
قد المتداول خارج مصرف لبنان	80855	58096	59869	58987
ائع المصارف التجارية	1310938	1302617	7584733	7581216
ائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	10468	10474	57650	59163
ائع القطاع الخاص	2065	1527	5481	5176
زامات تجاه القطاع العام	101198	185993	404414	426931
وقات قطع				
زامات خارجية	25630	27363	162429	162522
مقيمــة بملابيــن د.أ)	(1709)	(1824)	(1815)	(1816)
ترامات خاصة طويلة الأجل				
موال الخاصة	10729	14812	64347	64347
طلوبات غير مصنفة	14329	6739	34476	38705
جموع	1556211	1607620	8373399	8397047

<sup>\*</sup> ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب المكوّنات المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

<sup>\*</sup> وفقاً لقرار المجلس المركزي رقم ٢٣/٣٦/٤٥ المتخذ في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، تم تعليق القرارات المتعلقة بالـ Seigniorage. وعليه، تم نقل مجموع الأعباء المؤجّلة الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة من الموجودات الأخرى المختلفة والموجودات الناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية والبالغة ١١٨,٩٧ ألف مليار ليرة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى البند الجديد باسم «عمليات السوق المفتوحة المؤجّلة».



### تطوّر الكتلة النقدية وشبه النقدية

#### (بهلیارات ل.ل.)

البيان	أيار 23	23 1설	نیسان 24	أيار 24
عتلة النقدية M1	105094	85450	90080	89933
النقد في التداول	61709	50600	50462	51062
ودائع تحت الطلب بالليرة	43385	34850	39617	38871
عتلة شبه النقدية	1102292	1076790	6238934	6255965
ودائع أخرى بالليرة	16476	15338	15649	17541
ودائع بالعملات الأجنبية	1085816	1061452	6223285	6238423
ندات دین	4034	3966	23110	31930
قد وشبه النقد				
باليرات اللبنانية M2	121569	100787	105729	107475
بالليرات والعملات M3	1211419	1166205	6352124	6377828
اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+سندات الجمهور	1230962	1191423	6374028	6398356
المر التغطية :				
ون صافية على الخارج	220839	252311	1752793	1795513
الموجودات بالذهب	270943	287481	1910387	1934415
الموجودات بالعملات الأجنبية	(50105)	(35170)	(157594)	(138902)
ضعية القطاع العام المدينة	857052	790552	4633551	4575124
ليون صافية على القطاع العام	241526	143251	1282665	1247525
فروقات القطع	615526	647302	3350885	3327599
ون على القطاع الخاص	137055	123712	616382	614116
باليرات اللبنانية	15641	12461	11418	11591
بالعملات الأجنبية	121414	111251	604963	602525
للوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(3527)	(370)	(650601)	(606925)
جموع	1211419	1166205	6352124	6377828

<sup>\*</sup> ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.



## متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سـوق بيروت أيار 2024

الإقفال	الوسطي	الأعلى	الأدنى	العملة
89500.00	89500.00	89500.00	89500.00	الدولار الأميركي
98785.87	98425.83	99179.96	97814.21	الفرنك السويسري
113754.50	113189.24	114246.75	111651.25	الجنيه الاسترليني
568.90	573.05	579.44	568.90	الين الياباتي
65524.56	65470.35	65741.15	65067.25	الدولار الكندي
59428.00	59352.63	59902.35	58765.70	الدولار الاسترالي
96973.25	96847.95	97322.30	96015.60	اليورو

المصدر: وزارة المالية

## أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

ایار 24				نيسان 24				
الإقفال	الوسطي	الأعلى	الأدنى	الاقفال	الوسطي	الأعلى	الأدنى	العملة
1.27	1.26	1.28	1.25	1.25	1.25	1.27	1.24	الجنيه الاسترليني
157.31	155.83	157.64	153.05	157.80	153.95	158.33	151.34	الين الياباتي
0.90	0.91	0.92	0.90	0.92	0.91	0.92	0.90	الفرنك السويسري
1.08	1.08	1.09	1.07	1.08	1.07	1.09	1.06	اليورو
2327.38	2350.47	2426.36	2302.88	2286.19	2332.42	2392.37	2251.44	أونصمة الذهب

المصدر: Bloomberg.com









## ازدهار المحافظ الرقمية أو الالكترونية (E Wallets) في لبنان

#### إعداد ، مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

بعد الأزمة النقدية والمالية غير المسبوقتَين، ومشاكل الاقتصاد النقدى الذي تزايد في البلاد، ازداد الحديث عن المحافظ الالكترونية، مع كلّ ما تحمله من دور إيجابي من جهة، وأسئلة ومخاوف متصلة بها، من جهة أخرى. فظهرت على التوالي شركات اهتمّت بهذه المحافظ، لا سيّما بعد النصف الأول من العام ٢٠٢١، تحديداً بعد إصدار التعميمَيْن المتعلّقَيْن بهذا الموضوع من قبَل مصرف لبنان، فنجح معظمها في استقطاب المشتركين بعد أخذ موافقة

المصرف المركزي، وتحميل التطبيقات المرتبطة بها لتنظيم الخدمات المالية المتعدّدة التي توفّرها. فما هي المحافظ الالكترونية وما هو الدور الذي تلعبه؟ فهل تكون بديلة عن المصارف أو شريكة لها؟

وقبل تعريف المحفظة الالكترونية، نستعرض في الجدول أدناه تقديرات البنك الدولي للإقتصاد النقدي بين العامن ٢٠٢٠ و٢٠٢٢.

النسبة من الناتج المحلي الاجمالي٪	الحجم المقدّر للإقتصاد النقدي (مليار دولار أميركي)	العام
18,7	٤,٥	۲۰۲۰
77,7	٦,٠٦	۲۰۲۱
£0,V	۹,۸٦	۲۰۲۲

#### المصدر: البنك الدولي

فبالنسبة إلى البنك الدولي، لا يشكِّل هذا المنحى التصاعدي للاقتصاد النقدي في لبنان والذي بلغ حجمه حوالي نصف الناتج المحلى خطراً على كلّ من السياسة المالية والنقدية فحسب، بل يزيد من مخاطر تبييض الأموال ويدفع إلى المزيد من التهرب الضريبي. لذا، كان من الضروري المباشرة بخطوات من قبل مصرف لبنان لتشجيع تطوير خدمات الدفع الالكتروني، بما فيها المحافظ الالكترونية، وبدأت خطوة تشريع عمل هذه الأخيرة في كانون الثاني ٢٠٢٠ من خلال التعميم الوسيط رقم ٥٣٩، ليلحق به كلّ من التعميمَيْن الوسيطَيْن ٥٨٨ في حزيران ٢٠٢١ و٦٦٧ في نيسان ٢٠٢٣ حيث بات السوق أكثر حاجة إلى مثل هذه المحافظ.

مفهوم المحفظة الالكترونية بحسب عيّنة من الأشخاص: آلية تتيح سحب الأموال بدون أن تكون صاحب حساب، محفظة الكترونية بدون بطاقة أو نقد تهدف إلى تسهيل عملية الدفع لكنّها بدون قيمة إضافية، محفظة توضع فيها الأموال ليتمّ الدفع من خلالها، Porte monnaie يتمّ تشريجها للمدفوعات وهي

مربوطة بحساب ويمكن ضبط تلك المدفوعات مع إمكانية تقليل خطر السرقة كون المعلومات مدرجة مسبقاً فيها. كما يعتبرها البعض تطبيق على المحمول نضع فيه الأموال وهو مربوط ببطاقة مصرفية مكن من خلالها سحب الأموال بطريقة سهلة مع عمولة أقل. وثمّة من ليس لديه فكرة عن الموضوع. ومنهم من لم يتشجّع للفكرة التي سمع عنها من خلال الإعلانات كون العلاقة مع المصارف لم تكن مشجّعة رغم كلّ الرقابة عليها، ويسألون عن ضمانة هذه الأموال في حال الإفلاس.

في التعريف، المحفظة الالكترونية هي عبارة عن النسخة الرقمية لمحفظة يدوية تتيح للمستخدمين تخزين المعلومات المالية وارسال الأموال واستلامها الكترونياً مجرّد تحميل التطبيق المربوط بحساب يتمّ تغذيته وفقاً لرغبات المستخدم، فيصبح بالتالى الهاتف وسيلة لتسديد الفواتير أو لدفع ثمن السلع والخدمات عبر الانترنت أو شخصياً في المتجر أو تحويل أموال من حسابات مسبقة الدفع وغيرها، بطريقة آمنة وسريعة، ومن دون أي حاجة ضرورية إلى

## 🦓 أبحاث ودراسات



حساب مصرفي. يكفى خلق المحفظة والحساب الخاص بها مع تغذيته بالأموال النقدية مباشرةً أو من خلال التحويل من حساب مصرفي للمستخدم، ليتمكّن بعدها من الدفع من خلاله أو تحويل الأموال منه إلى حسابات أخرى عبر التطبيق الموجود على هاتفه.

وفقاً لدراسة تمّ إعدادها من قبل Juniper research المتخصّصة بالتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا الاتصالات عن المحافظ الرقمية في ٦٠ بلداً حول العالم بين العامَيْن ٢٠٢٣ و٢٠٢٨، بلغ حجم المعاملات التي مّت من خلال المحافظ الالكترونية عالمياً حوالي ٩ تريليون دولار في العام ٢٠٢٣، ومن المتوقّع أن يصل إلى ١٦ تريليون بحلول العام ٢٠٢٨، أى بزيادة ملحوظة تبلغ نسبتها ما يناهز ٧٨٪. كما بلغ عدد المستخدمين لهذه المحافظ ٣,٧ مليارات في العام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يبلغ ٥,٤ مليارات بحلول العام ۲۰۲۸، أي بزيادة نسبتها ٤٦٪.

نذكر انّه على الصعيد العالمي، شكّل استخدام المحافظ الالكترونية حوالي ٤٩٪ من مبيعات التجارة الالكترونية العالمية، مقابل ٢٦٪ لبطاقات الائتمان. ووفقاً لتقرير FIS global الرائدة في مجال التكنولوجيا والخدمات المالية للعام ٢٠٢٢، شكِّل الدفع عن طريق المحافظ الالكترونية حوالي ٢٩٪ من الدفع الإجمالي في نقاط الدفع (POS) مقابل ٢٤٪ لبطاقات الائتمان. ونذكر أيضاً أن أهم المحافظ الالكترونية في أميركا هي: Paypal في الصدارة، لتلحق بها Apple Pay. وبعد توقّف قسري عن استعمال البطاقات الالكترونية في لبنان والأزمة القامَّة، ها هي المصارف الآن تباشر في إعادة إصدار هذه الخدمات شرط ان تكون مؤونة تلك البطاقات نقدية، مشجّعةً بذلك تفادى حمل مبالغ هائلة من الأموال النقدية تعرّض حامليها للسرقة. كما شجّع مصرف لبنان هذه الخطوة نظراً لأهمية امتصاص السيولة الكبيرة في السوق وذلك من خلال إصدار كلّ من التعميمَيْن الوسيطُيْن رقم ٥٣٩ في كانون الثاني ٢٠٢٠ و٥٨٨ في حزيران ٢٠٢١ اللذين عدّلا التعميم الأساسي رقم ٦٩، فأتاح الأول للمرة الأولى خدمة المحافظ الالكترونية Electronic wallet في لبنان دون ذكر العبارة لكن مع حصرها بأصحاب الحسابات المصرفية، أما الثاني فضمّ عبارة خدمة المحفظة الالكترونية طبعاً مع التزامها بالشروط المحدّدة ووضع سقف للأموال المتوفّرة في كلّ محفظة بقيمة ١٠ ملايين بالليرة اللبنانية أو ۱۰۰۰ دولار أميركي.

وفي هذا الاطار، نستعرض أبرز الشروط التي ذكرها التعميم الأساسي وتعديلاته، لا سيّما تلك المذكورة في التعميم الوسيط رقم ٦٦٧، وهي الاستحصال على موافقة مسبقة من مصرف لبنان على أي من التطبيقات أو البرامج الالكترونية التي ستُستخدم للقيام بالعمليات، ومحافظة المؤسسة غير المصرفية على رأسمال لا يقل عن ٥٠ مليار ليرة لبنانية، مع التقيّد بفترة ستة أشهر كحدّ أقصى لإعادة تكوينه في حال أصيبت المؤسسة بخسائر، وذلك تحت طائلة سحب الترخيص الممنوح لها ممارسة عملياتها في لبنان.

كما يجب ربط «المحفظة الالكترونية» برقم هاتف مسجّل على اسم العميل المعنى، على أن يتمّ التحقق من هوية كلّ شخص يستفيد من هذه الخدمة ومن مصدر الأموال التي ستغذّي المحفظة. ووضع مصرف لبنان سقفاً للأموال المتوفّرة في كل محفظة الكترونية، على ألا يتعدّى مجموعُها للشخص الطبيعي في أي وقت مبلغ ١٥٠ مليون ليرة لبنانية أو مبلغ ٣٠٠٠ دولار أميركي، أمّا إذا كان العميل تاجراً أو من أصحاب المهن الحرّة، فيصبح السقف ٤ مليارات ليرة أو ٥٠٠٠٠ دولار أميركي. كذلك، حدّد التعميم سقف كلّ من الأموال المرسلة والمتلقاة البالغ ١٥ مليون ليرة يومياً و١٥٠ مليون ليرة شهرياً للعمليات التي تجرى بالليرة اللبنانية ومبلغ ٣٠٠ دولار يومياً و٣٠٠٠ دولار شهرياً أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية الأخرى للعمليات التي تجرى بهذه العملات الأجنبية. في حين مكن لمصرف لبنان الموافقة استثنائياً على سقف أعلى لمجموع المبالغ المتلقاة في حال كان العميل المتلقى شخصاً معنوياً.

كما طلب التعميم تمكين المستخدم من تعبئة «المحفظة الالكترونية» نقداً و/أو من خلال استعمال البطاقات و/أو حسابات مصرفية و/أو من خلال محفظة الكترونية أخرى، وتمكينه من تحويل أموال «المحفظة» إلى حسابه المصرفي و/أو سحبها نقداً، بالإضافة إلى مُكينه من رفض أية عملية تلقى الأموال وحجب أي مستخدم آخر بشكل كامل. وفي إطار الامتثال، على مقدّمي هذه الخدمات مراعاة

القوانين والأنظمة كافة المتعلّقة بالامتثال ومكافحة تبييض الأموال في كافّة العمليات. كما ينبغى تعيين ضابط امتثال (Compliance Officer) ذات خبرات کافیة فی هذا المجال يخضع باستمرار لدورات تدريبية ذات صلة. ويتعيّن تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعزّزة (Enhanced Due Onboarding New) على العملاء الجدد (Diligence

# ابحاث ودراسات 🚓



Customers) المستفيدين من خدمة المحفظة الالكترونية، مع أخذ الموافقة المسبقة بغية التعرّف عليهم من خلال اعتماد النموذج « إعرف عميلك الكترونياً » (E-KYC). بالتالي، ازداد استعمال المحفظة الالكترونية بما تحمله من منافع كالسرعة والسهولة بدءاً بتحميل التطبيق وإنشاء هوية/كلمة مرور للمستخدم وإزالة الحاجة إلى حمل محفظة حقيقية غير الكترونية مليئة بالبطاقات وتتبّع حركة جميع حسابات العميل وبطاقاته الائتمانية من مكان واحد. كما سوف يتمكّن المستخدم من إرسال واستلام النقود بسرعة مع الاطمئنان على أن الأموال في الهاتف المحمول وليست في المصرف. فمن تاريخ إصداره للتعميم الوسيط رقم ٥٨٨ في حزيران ٢٠٢١، والسماح للأفراد بالحصول على محفظة الكترونية، ازداد تهافت شركات التحاويل النقدية بالوسائل الالكترونية إلى تقديم طلبات للحصول على موافقة مصرف لبنان بشأن المحافظ الالكترونية ليصبح عدد المحافظ الالكترونية المرخصة من مصرف لبنان يفوق ١٠ بتاريخ إعداد هذا التقرير، مع العلم أنّ بعضها هو نتيجة شراكة مع المصارف كبنك عوده، بنك البحر المتوسط وبنك الاعتماد اللبناني. نذكر OMT pay, Weepay, click2pay, من هذه المحافظ pinpay, wish, purpl, Suyool وغيرها. وكانت شركة أريبا Areeba مؤخراً قد أضافت خدمة جديدة إلى حلول الدفع الخاصة مصرف الاعتماد اللبناني، مع إشراك المحافظ Weepay, Wish and Zaky، تتمثّل بقبول المدفوعات من خلال المحافظ الرقمية بمجرّد مسح QR Code على أجهزة نقاط البيع الخاصة مسهّلين بذلك عمليّة الدفع. كما ثمّة طلبات قيد الدرس من قبَل المصرف المركزي. فباتت هذه الشركات تأخذ حيّراً كبيراً بدليل انتشارها بشكل واسع على الأراضي اللبنانية وزيادة عدد فروعها بشكل لافت، وذلك مؤشر على زيادة الاقبال على خدماتها.

تقدّم هذه الشركات الخدمات نفسها التي تقدّمها المصارف وبطريقة سريعة ويمكن استخدام الأموال فور وجودها في الحساب ودون تسديد رسوم شهرية. كما أنَّه بمجرَّد ان يمتلك العميل رقماً خلوياً، يمكنه فتح حساب مجاناً على التطبيق شرط إبراز بطاقة هوية أو جواز سفر مع تعبئة طلب إعرف عميلك الكترونياً من المنزل.

وفي ما يخصّ الأكلاف التي مكن أن يتكبّدها الفرد عن حصوله على المحفظة الالكترونية، فتختلف من محفظة إلى أخرى. تُعتبر عمليات التسجيل الرقمي بغالبيّتها مجانية عبر تحميل التطبيق، فيما تختلف كلفة عمليات الإيداع النقدية بالليرة والدولار الأميركي بين مجانية في حين، إلى رسوم مخفّضة لدى محافظ أخرى، كذلك بالنسبة إلى السحوبات. وفي ما يخصّ التحاويل، غالباً ما تكون مجانية في حال مّت عملية التحويل من محفظة إلى أخرى تابعة للشركة ذاتها، في حين من الممكن أن يتكبّد الفرد رسماً إضافياً في حال كانت المحفظة الأخرى غير تابعة للشركة. لكلّ محفظة شروطها وأكلافها، حتى مكن ان تكون مجانية للأشهر الأولى من استخدامها، لتسجّل بعدها رسوماً شهرية.

أما بالنسبة لتدابير الأمان والسلامة الخاصة بتلك المحافظ الالكترونية، فثمّة تشفير عالى المستوى، بالإضافة إلى عملية التحقّق من الهوية عبر عاملَيْن، أوّلهما اثبات هوية الفرد من خلال أحدث خصائص القياس الحيوى - أى الوجه أو اللمس- أو عبر وضع رقم تعريفه الشخصي PIN Code لكل عملية يريد تنفيذها. وفي هذه الخطوة تراجع لخطر فقدان البطاقات المصرفية او حتى الكاش، وحفظ جميع البيانات الشخصية على الهاتف المحمول على أن يشكُّل الأخير وسيلة الدفع الآمنة.

فهل يمكن القول أنّ المحافظ الالكترونية قطاع ينتعش، فيجذب زبائن جدد كونه يقدّم جزءاً كبيراً من الخدمات المالية بعد أن كانت الخدمات المقدَّمة من قبل الشركات المالية تقوم بتحويل الأموال داخل لبنان وخارجه إضافة إلى خدمة تسديد بعض الرسوم والضرائب. أمّا في يومنا هذا، ومع اقتصار الخدمات إلى حدّ كبير على الـ Fresh Accounts، ازدادت شعبية هذه الشركات مع كل ما تقدّمه من خدمات سريعة وعمليّة وصولاً إلى إصدار بطاقات مسبقة الدفع بالـFresh لتزيد ثقة العملاء بها مع ضمان أموالهم في هواتفهم المحمولة. علماً أنَّه بهدف إمّام عملية إصدار هذه البطاقات، تتعاون الشركات مع المصارف التجارية التي تصدرها لصالح الشركات. فهل ستكون هذه الشركات بديلة عن المصارف او شريكة لها في يوم من الأيام كونها تطور مروحة خدماتها مع تأخّر عملية إصلاح النظام المصرفي وانعدام الثقة به؟





## اخبار إقتصادية محلية 🗞



### 🚓 ارتفاع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان

في العام 2023، واستناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي 2024، الصادر عن مؤمّر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (-UNC TAD)، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى لبنان إلى حوالي 655 مليون دولار مقابل 527 مليوناً في العام 2022، كما ارتفع الاستثمار الخارج من لبنان إلى 73 مليون دولار مقابل 66 مليوناً في العامَيْن على التوالى. وعليه، يكون صافى الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 582 مليون دولار في العام 2023 مقابل 461 مليوناً في العام الذي سبق.

#### 🦀 بورصة بيروت توسّع موامش التسعير

أصدرت إدارة بورصة بيروت التعميم رقم 2024-511 في 25 حزيران 2024، والذي عدّل هوامش التسعير للأسهم المدرجة لتعزيز حركة التداول. ربط التعميم هوامش التسعير بعدد الأيام المتتالية التي لا تشهد فيها الأسهم تداولاً، إذ يتوسّع الهامش كلما زادت هذه الأيام، حتى يبلغ %100 بعد 65 يوماً للأسهم العادية، و75 يوماً لأسهم سوليدير. كما حدّد التعميم الحدّ الأدنى لقيمة العملية للاستفادة من الهوامش المعدّلة، على أن يبدأ سريان التعميم في 1 تموز 2024. يُذكر أن هوامش التسعير هي الفرق بين سعرَيْ البيع والشراء. في الحالات الطبيعية، حركة التداول هي التي تُحدد هذه الهوامش، فإذا كانت الحركة كبيرة، تُصبح الهوامش ضيقة، وعندما يُصبح هناك نقص في سيولة التداول، تتسع هذه الهوامش.

### РМІ مؤشر بنك لبنان والممجر للأعمال

بقى مؤشر مدراء المشتريات شبه مستقرّ في حزيران 2024 إذ بلغ 47,8 نقطة مقابل 47,9 نقطة في الشهر الذي سبق. ويعود تراجع النشاط التجارى لشركات القطاع الخاص اللبناني لضعف الطلبيات الجديدة محلياً وطلبيات التصدير من العملاء الدوليين وانعدام الاستقرار السياسي الذي طال أمده والمخاوف الأمنية المتعلقة باحتمال اندلاع حرب شاملة. بالإضافة إلى لجوء شركات القطاع الخاص اللبناني إلى رفع أسعار سلعها وخدماتها بسبب ارتفاع تكاليف الشحن وأسعار المواد الخام. في حين يبقى استقرار مؤشر التوظيف يبقى بارقة الأمل الوحيدة، ما يشير إلى أن أصحاب

العمل ما زالوا يأملون بأن القطاع السياحي يمكن إنقاذه.

#### 🦃 الليرة اللبنانية الأضعف في العالم

بعد تصنيف "بلومبرغ" لليرة اللبنانية على أنها الأسوأ أداء منذ بداية 2024، صنّفت "فوربس" العملة اللبنانية على أنها الأضعف في العالم. حيث يعادل الدولار الواحد حوالي 89578 ليرة لبنانية.

يعود عادة انخفاض قيمة العملة إلى عوامل عدّة مجتمعة أبرزها: ارتفاع معدلات التضخم، محدودية التنوّع الاقتصادي، تقلّص الاستثمار الأجنبي، غياب الاستقرار السياسي، إلى جانب الصراعات المستمرة والعقوبات الدولية. وفي لبنان، يعكس الانخفاض الحاد في قيمة الليرة اللبنانية الاضطراب الشديد في الاقتصاد اللبناني، والذى يتميز بالبطالة المتفشية، والأزمة المصرفية الحادة، والاضطرابات السياسية، وارتفاع معدلات التضخم. مكن إرجاع المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد إلى الأزمة المالية لعام 2019، والتي تفاقمت بسبب تأثير جائحة كوفيد19- والانفجار المدمّر في مرفأ بيروت في عام 2020.

### 😘 🗠 مليار دولار سـنوياً الفجوة المالية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية

خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر "تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة" الذي نظّمه اتحاد المصارف العربية في مقرّ الأمم المتحدة في مدينة جنيف، كشف الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، الدكتور وسام فتوح، أن فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية هي أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنوياً. وتمثل هذه الفجوة حاجزاً صعباً أمام تحقيق التنمية المستدامة، ما يسلُّط الضوء على الحاجة الملحَّة إلى حلول تمويل مبتكرة والتزامات مالية أقوى. كما أن معالجة هذا العجز المالي أمر بالغ الأهمية، لأنه يؤثر على قطاعات مختلفة ما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية وحماية البيئة. ولفت الدكتور فتوح إلى أن أحد السبل الحاسمة لتسريع التقدّم نحو التنمية المستدامة هو حشد الموارد المالية، وضمان تخصيصها بشكل فعّال في المجالات التي تحتاج إليها أكثر من غيرها.

## اخبار إقتصادية محلية 🗞



## 😭 فرص الإستثمار السعودية في غرفة بيروت

تحت عنوان الإستثمار في السعودية في ضوء رؤية السعودية 2030، نظّم اتحاد مجالس رجال الأعمال اللبنانية الخليجية بالشراكة مع الهيئات الإقتصادية اللبنانية وبالتعاون مع "مجموعة بوسطن الإستشارية"، في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان، لقاءً اقتصادياً.

وخلال الملتقى قدم خبراء من "مجموعة بوسطن الإستشارية"

عروضاً مختلفة عن مناخ الإستثمار في السعودية والفرص المتاحة وكيفية الإستثمار فيها، فضلاً عن الجدوى الإقتصادية والحوافز والتسهيلات المقدمة.

وأكّد الوزير السابق محمد شقير على جهوزية القطاع الخاص اللبناني للانخراط بشكل أكبر في تحقيق رؤية السعودية 2030، وترسيخ الشراكة الإقتصادية مع المملكة.





## اخبار مصرفية محلية 🗞



### 🦀 الحاكم باللإنابة في واشـنطن

أجرى حاكم مصرف لبنان بالإنابة د. وسيم منصوري مباحثات في واشنطن، هدفها الأساسي تجنب احتمال إدراج لبنان على اللائحة الرمادية من قبل Financial Action Task Force، وهو عرض في وزارتي الخارجية والخزانة الأميركيتين ما قام به مصرف لبنان والقطاع المصرفي من تدابير وإجراءات تتعلق معرفة مصادر الأموال التي تدخل القطاع المصرفي اللبناني والتأكد منها لعدم إدراج لبنان على هذه اللائحة، وكذلك ركّز منصوري على الأمر نفسه في محادثاته المرتقبة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض أعضاء الكونغرس.

على صعيد آخر، شارك الحاكم بالإنابة في المنتدى العقاري الثاني في لبنان الذي نظمته نقابة الوسطاء والاستشاريين العقاريين في لبنان في 25 حزيران 2024 في فندق فينيسيا - بيروت بعنوان "القطاع العقاري والسكنى في لبنان: بين الركود والنهوض". وأكّد انه منذ بداية الأزمة حتى اليوم شهد الاقتصاد انكماشاً وانخفض الدخل القومي من حوالًى 55 مليار إلى أقلّ من 20 مليار دولار وفقدت الليرة اللبنانية حوالي %98 من قيمته. وشدّد على أن الوقت حان ليعيد القطاع المصر في عملية التسليف، وهذا القطاع يعتبر المحرّك الأساسي للنمو، مطالباً بضرورة العمل على انجاز القوانين الإصلاحية وحلّ قضية المودعين.





## 🥸 صحافة وتخصصة أجنبية



### ما هو النمو الاحتوائى (Inclusive Growth) ؟

ما أنّ مصطلح النمو الاحتوائي قابل للتفسير، جاء تعريفه على الشكل التالى: يسعى النمو الاحتوائي إلى تعزيز الثروة الوطنية والرفاهية مع الحدّ من الفقر والحفاظ على الحريات الاقتصادية. وثمّة تفسيرات مختلفة للحرية. فالليبرتاريون يدعون إلى حدّ أدنى من التدخّل الحكومي في الحياة الخاصة والأسواق الحرّة. في المقابل، فإنّ منهج القدرات الذي يؤيّده أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل، لا يركز على غياب القيود فحسب، بل أيضاً على وجود فرص للتمتّع بالصحة والتعليم والأمان. ويضع كلّ تفسير معياراً مختلفاً لما تعنيه عبارة "المجتمع الصالح" وتصوّراً لدور متميّز للحكومة في تحقيق ذلك. وحتى المدافعين عن الحرية، يدركون ضرورة التدخل الحكومي إلى حدّ ما. فتقود جميع وجهات النظر إلى قلب الحوار المتعلّق معنى أن يكون المجتمع حراً ومتساوياً. لكن السؤال هو عن كيفيّة تحقيق التوازن بين هذه المبادئ، لأن كل اختيار ينطوى على مقايضة.

يجب أولاً البدء بالتفضيلات في ما يتعلّق بإعادة توزيع الثروة وكيفية ضمان تحقيق مستويات معيشية أفضل والحفاظ على الحرية الاقتصادية والنمو في الوقت ذاته. لنتخيّل سيناريو يشمل ضريبة دخل موحّدة نسبتها %30 على الجميع. ومن ثمّ اقتراحاً يشمل زيادة المعدّل الضريبي على الأغنياء إلى 50%.

في حال معارضة زيادة الضرائب للاعتقاد بأن أغنى الفئات تُسهم بالفعل بحصّتها العادلة وأنّ هذه الزيادة قد تؤدّى إلى ابطاء النمو، تكون وجهة النظر هذه تمثّل منهجاً أكثر تحفّظاً إزاء النمو الاحتوائي. كما يُعطى ذلك الأولوية للحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادى، ويؤيّد فرض ضريبة موحّدة على الجميع.

وفي حال الموافقة على زيادة الضرائب على الأثرياء، شرط توجيه الإيرادات الناتجة للحد من الفقر، يكون المنظور أوسع في ما يتعلّق بالنمو الاحتوائي. فتكون وجهة النظر هذه مستعدّة لمبادلة قسم من الحرية الاقتصادية لدعم المبادرات الموجّهة للحد من الفقر.

وفي حال دعم زيادة الضرائب للحدّ من عدم المساواة في

توزيع الثروة، بغضّ النظر عمّا إذا كانت إيراداتها تساعد في تحقيق أهداف برامج مكافحة الفقر، يتوافق ذلك مع الموقف التقدّمي، يصل إلى ما هو أبعد من الحدود التقليدية للنمو الاحتوائي.

يركّز بعض الاقتصاديّين على تركّز الثروة والابداع في شركات ومدن محدّدة، وليس بين الافراد فقط. وقد لاحظوا أنّ ذلك يُسهم في الاستبعاد الاقتصادي للكثيرين. فتشمل حلولهم العديد من حقوق العاملين، وقوانين مكافحة الاحتكار، رفع الحدود الدنيا للأجور، والمساعدات وغيرها من السياسات الصناعيّة للتصدّى لهيمنة الشركات، إلى جانب الاستثمارات الحكومية الهادفة إلى خلق فرص عمل في المناطق المهمّشة. فيما يشعر آخرون بالقلق إزاء الآثار التي قد تخلّفها هذه السياسات على النمو وقدرة الحكومات على تنفيذها، مع الخشية من التحوّل العالمي نحو التجارة الحمائية.

كيف مكن أن تكون الطريقة التي تؤثّر بها أفعال اليوم على الأجيال القادمة. وإلى أي مدى ينبغى أن يذهب التدخل الحكومي لمستقبل مزدهر للأجيال القادمة؟ وهل ينبغى توسيع نطاق هذا التدخل ليشمل المحافظة على البيئة والحياة البرية، حتى لو لم يحقّق منافع مباشرة للأفراد؟ تُعتبر هذه الأسئلة حيويّة في تشكيل العالم الذي سيتمّ تركه خلفنا وتحديد دور الحكومة في النظام البيئي. عند البحث من منظور تغيّر المناخ، إنّ اقتراح فرض ضريبة الكربون بقيمة 35 دولار للطن المترى، مصمم لخفض انبعاثات الكربون في المستقبل بشكل ملحوظ، ما يُسهم في رفع أكلاف الكهرباء والوقود والتدفئة بنحو 20% للجميع. ففي حال معارضة الضريبة، تكون الأولوية للنمو الاقتصادى الحالى والحريّات والتشكيك في التضحية بالموارد الحالية من أجل تحقيق مكاسب مستقبلية غير مؤكّدة. في الوقت ذاته، يمكن أن يعكس تأييد الضريبة الإيمان بإعطاء الأولوية لرفاهية الأجيال القادمة، الأمر الذي يتواءم مع السياسات الحالية لتسعير الكربون التي يفكّر فيها العديد من الاقتصادات المتقدّمة. وقد ينبع تأييد الضريبة من الالتزام بسلامة الكوكب على نطاق أوسع، وتقدير القيمة الجوهرية للطبيعة والتنوع البيولوجي.

## 🥸 صحافة وتخصصة أجنبية



فتسلّط هذه الخيارات الضوء أيضاً على مدى تعقيد النمو الاحتوائي، الهادف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحاليّة والقادمة. وحتى بالنسبة للمعارضين، فالقلق بشأن التهديدات الوجوديّة والاستدامة على المدى الطويل محكن ان يُسهم في تغيير وجهات النظر. لا يتعلّق الأمر بالأثر البيئي، بل بالمحافظة على الموارد المهمّة وبيئةً سليمة للأجيال القادمة.

دعونا ننظر في الدور الذي تلعبه الحكومة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والرفاهية والتى تتضمّن عناصر حيوية لحياة جيّدة كالهواء النظيف الذي لا يقاس بإجمالي الناتج المحلّي. لقد فهم الاقتصاديّون الكلاسيكيّون إخفاقات السوق، عندما لا تؤدّى الاختبارات الفرديّة وحدها دامًا إلى أفضل النتائج. ويمكن أن يحدث ذلك نتيجة عوامل خارجيّة - على سبيل المثال عندما لا تكون الاستثمارات كافية في التعليم والرعاية الصحية للجميع. في الاقتصادات النامية، قد تكون الحاجة إلى التدخل الحكومي أكثر وضوحاً، نتيجة ضعف البني التحتية وتزايد عدد الأشخاص المحرومين من هذه الخدمات.

يثق بعض الناس بأنّ الحكومة ستوفّر هذه الخدمات العامة، مع الاعتقاد بأنّ قدرتها تتخطّى قدرة الأسواق على التعامل مع مشاكل معيّنة. في حين يشكّك آخرون في

التدخل الحكومي المفرط ويقلقون من الفشل والفساد. كما يزعمون أنّ سياسة المالية العامة الجيّدة تحتاج إلى صنّاع سياسات عقلانيّين وغير متحيّزين، وهذا ليس الحال دامًاً. ويخشى المنتقدون أيضاً أن تأتى جهود الحكومة بنتائج عكسية، ما يزيد من المشاكل.

على خلاف السياسات الهادفة إلى الحد بشكل مباشر من التفاوت في الثروات بين الأفراد والمناطق، يركّز النمو الاحتوائي على خلق فرص متكافئة. كما يؤكّد على فكرة أنّ مستقبل الناس ينبغى أن تحدّده مواهبهم وجهودهم، لا أن يكون محدداً مسبقاً بخلفيّتهم. ويتصوّر هذا المنهج مجتمعاً يعتمد فيه النجاح على الجدارة والقدرة وليس على الظروف التي وُلد فيها الفرد.

في الاجمال، يجسّد النمو الاحتوائي مبدأ إمكانية التعايش بين خلق الثروة، الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص. ويعزّز فكرة أن المجتمع يمكن أن يكون حراً ومتساوياً مع السعى في الوقت ذاته إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية على المدى الطويل. وسوف يعتمد دور الحكومة في تحقيق هذا التوازن على القيم الفرديّة، الثقة في الجهات الفاعلة الاقتصادية والحقائق المحلّية.

المصدر: ,Finance & Development, March 2024 "What is inclusive growth?"



### مكانة العملة الصينية في الاحتياطيات الدولية

يبدو أن المسؤولين الصينيين سعداء بالتقدّم الذي أحرزه اليوان مؤخراً كعملة عالمية. وبحسب محافظ البنك المركزي الصيني، إن النظام النقدى العالمي يتنوّع بوتيرة متسارعة، وأصبح اليوان رابع أكثر العملات نشاطاً في المدفوعات العالمية. وفي مجال تمويل التجارة، يحتل اليوان المرتبة الثالثة. ووفقاً لبيانات البنك المركزي، فإن حوالي نصف تبادلات الصين مع بقية العالم (بالنسبة للأصول المالية والسلع) تتمّ تسويتها حالياً باليوان.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، فإن الوضع العالمي لليوان لا يزال دون التوقّعات السابقة. وكان من السهل تصوّر دور أكبر له في أعقاب الأزمة المالية في 2009-2007، إذ أشارت التوقّعات وفي عام 2008، بأن يمثل اليوان نحو 15% إلى 2020 من احتياطيات النقد الأجنبي بحلول عام 2020. وفي عام 2012، حدّد العديد من الباحثين في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، "كتلة اليوان" الناشئة في شرق آسيا. وبفضل الروابط التجارية الوثيقة داخل المنطقة، بدأ

## المحافة وتخصصة أجنبية الإلامة



العديد من العملات الأخرى في شرق آسيا في التأثير على اليوان بشكل أكبر من تأثيرها على الدولار. وسواء كان ذلك عن طريق الصدفة أو عن قصد، باتت كأنها مرتبطة بسلة عملات ضمنية يبلغ متوسط وزن اليوان فيها نحو 50%. ومع ذلك، كانت هناك بعض التقلبات اللاحقة. بلغت قيمة العملة الصينية ذروتها مقابل الدولار في عام 2014. ثم تدهورت منذ ذلك الحين بنسبة تزيد على %16. وأدى سوء إدارة تدهور قيمة العملة في عام 2015 إلى خروج كثيف لرأس المال. ما خفّف من مصداقية اليوان كركيزة. وكان ذلك يعنى أيضاً أن ضوابط رأس المال لم تتم إزالتها بل تم تشدیدها.

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات، تم إدراج اليوان في سلة صندوق النقد الدولي من العملات الاحتياطية القابلة للاستخدام في عام 2016. ولكن حصته من الاحتياطيات العالمية من العملات الأجنبية بقيت أقلّ بكثير من التوقّعات. وبلغت حصة اليوان %2,3 فقط في نهاية العام 2023، وفقاً لأحدث بيانات صندوق النقد الدولي، بانخفاض عن ذروة بلغت %2,8 في الفصل الأول

من عام 2022. وبذلك، يكون اليوان قد حلّ مرة أخرى خلف الدولار الكندي في عام 2022، وهو يحتلٌ حالياً المرتبة السادسة عالمياً.

ولم تُشِر دراسات معهد بيترسون ما إذا كانت عملات شرق آسيا تتحرّك تعاطفاً مع اليوان لأنها كانت تتعقّبه عمداً، أو لأن الصين وجيرانها يستجيبون لنفس الصدمات. تشير الأبحاث الحديثة إلى أن الصدمات كانت أكثر أهمية. ووجدت دراسة جديدة أنه لا يوجد دليل على أن اليوان عِثل مرساة للعملات الأخرى وأن وزن اليوان في تحديد أسعار صرف عملات شرق آسيا بلغ في المتوسط 9% فقط بين عامى 2010 و2018.

وقد يرقى اليوان ذات يوم إلى مستوى الدور العالمي الذي كان من المتوقّع أن يلعبه. وربما ينافس الدولار الأميركي في يوم من الأيام. ولكن يجب أولاً أن يتفوّق على الدولار الكندى.

المصدر: الطبعة الالكترونية 13 حزيران 2024 من مجلة .The Economist







جمعية مصارف لبنان بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961 الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

